

Distr.: Limited
28 June 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والخمسون
٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها
التاسعة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد جون يامادا (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (البند ٣ (أ))

البرنامج ١٦

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

- ١ - في جلستها السادسة عشرة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نظرت اللجنة في البرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام ٢٠١٨ (A/74/6 (Sect.19)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2).
- ٢ - وعرضت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ البرنامج وردت على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة

- ٣ - أعربت الوفود عن شكرها للأمانة التنفيذية على عرض البرنامج. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للهدف المتمثل في مكافحة الفقر وبناء المعرفة بشأن المسائل المتصلة بتمويل التنمية.
- ٤ - وأكد أحد الوفود أهمية تحقيق كامل طموحات خطة الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام والتي تركز على المجالات ذات الميزة النسبية، مشيراً إلى ضرورة تبسيط الهيكل الإقليمي حيثما أمكن لضمان توفير الدعم الكامل لفريق الأمم المتحدة القطري من أجل المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأثار أحد الوفود أيضاً مسألة مواءمة الخطة البرنامجية مع ركيزة التنمية.
- ٥ - والتمس توضيح بشأن أوجه التشابه بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مع ملاحظة أن كلتا اللجنتين تشيران إلى أذربيجان. وتسأل أحد الوفود عن جدوى إطلاع البلدان الأفريقية على عمل اللجنة نظراً لاختلاف مستوى التنمية في تلك البلدان من حيث البنية التحتية والتكنولوجيا.
- ٦ - وأعرب عن القلق إزاء الشكل الجديد، حيث أشار أحد الوفود إلى نقص المعلومات المتعلقة بالخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠. ورحب وفد آخر بالشكل الجديد.
- ٧ - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية في إطار التوجه العام، ولا سيما الفقرة ١٩-١٥، وجه أحد الوفود الانتباه إلى استمرار الاستناد إلى العمل التحليلي والعمل الحكومي الدولي والعمل المتعلق ببناء القدرات لدى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها، وتساءل عن وجود أي مسائل أو مساع جارية أخرى وعما إذا كانت اللجنة تتوقع أن يتحقق أي شكل من أشكال التآزر في المنطقة عقب تعزيز نظام المنسقين المقيمين. وطلب الوفد أيضاً توضيحات ومعلومات بشأن أوجه التآزر ذات الصلة التي تحققت بفضل التقييم الذاتي المشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، المشار إليه في الفقرة ١٩-١٧ (ج) من البرنامج.
- ٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، التجارة والاستثمار والابتكار، وإحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨ التي سلط الضوء عليها، طُلب توضيح بشأن أهمية تبسيط العمليات التجارية من أجل التكامل الإقليمي وجعل التجارة أكثر شمولاً للجميع، والتقدم المحرز في وضع نظم وطنية للتجارة اللاورقية، ودعم التجارة اللاورقية عبر الحدود. علاوة على ذلك، طُلبت معلومات عن النتائج التي يتعين تحقيقها وعما إذا كان يمكن توسيع نطاقها بشكل ملائم يتيح تطبيقها على المناطق الأخرى. وقال أحد الوفود أيضاً إن تيسير التجارة أمر مهم، و بالتالي، ينبغي إقامة تعاون وثيق مع المنظمة العالمية للجمارك ومنظمة التجارة العالمية من خلال إحدى معاهدات الأمم المتحدة، الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب وفد آخر عن قلقه من أن إنشاء هيكل جديد داخل الأمم المتحدة قد يتداخل مع ولايات المنظمات الدولية الرئيسية المسؤولة عن مسائل التجارة والجمارك وقل إنه غير مستعد للتعامل مع ما قد تضعه الأمم المتحدة من بروتوكولات ومعايير دولية بشأن التجارة اللاورقية.

- ٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٨، الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في منطقة المحيط الهادئ، استفسر أحد الوفود عما أتت به فعلاً إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨ التي سلط الضوء

عليها بالنسبة إلى العنصر ٢، الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شرق وشمال شرق آسيا. ففي حين أن السرد المتعلق بالنتيجة التي سُلط الضوء عليها والمتمثلة في تعزيز التفاعل والتآزر بين العلوم والسياسات لمعالجة التلوث الجوي العابر للحدود في شمال شرق آسيا يتصل بالعنصر، باعتباره يؤدي مهام أمانة البرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا التي نسقت إجراء تقييم مشترك بشأن التلوث الجوي العابر للحدود، فإن النتيجة المشار إليها في الفقرة ١٩-١١٥ تسلط الضوء على المبادرتين وعمليتي التنسيق دون الإقليميتين الإضافيتين التي تيسرهما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وهما إنشاء شراكة منطقة شمال شرق آسيا من أجل هواء نقي ومنتدى التعاون والربط الإقليمي لشبكات الكهرباء في شمال شرق آسيا. ولم يتضح أي من الاثنين يتصل بالنتيجة.

١٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي نفسه، ذكر أحد الوفود أن التخفيضات في الموارد في إطار كل برنامج فرعي ينبغي أن تبرر بشكل كامل وأن توزع بالتساوي، حيث أنه لاحظ أن التخفيضات في إطار العنصر ٣، الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شمال ووسط آسيا، كانت أكبر من تلك المتصلة بغيره. ولاحظ وفد آخر أن اللجنة هي المنتدى المناسب لمناقشة تنفيذ الولايات، وليس لمناقشة الموارد.

١١ - وفي معرض التنويه بمواءمة البرنامج الفرعي ٩، الطاقة، مع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، ومع الهدف ١٣، بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، استفسر أحد الوفود عما إذا كان من الممكن مواءمة البرنامج الفرعي أيضا مع الهدف ١٢، بشأن ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.